جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

فرقة البحث التكوينيPRFU : تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي الجزائري

الملتقى الوطني:

الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

الأستاذ/ دسدوس عادل.
أستاذ محاضر قسم–ب–
جامعة ابن خلدون–تيارت–
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
البريد الإلكتروني: aliraduane@gmail.com

عنوان المداخلة:

دوراستراتيجيات الجزائر الأمنية في مواجهة التهديدات الأمنية لدول الجوار.

الملخص:

تستند المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين وحماية حدودها القومية على عدم رفض أية صورة من صور المشاركة في مختلف المبادرات القائمة على الحوار وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، فضلا على التشاور، المنافع والمصالح المشتركة، والتي من شأنها تحقيق الأمن في دول الجوار، شريطة عدم تعارضها مع نهجها السيادي، امتدادها العقائدي. فعلى ضوء هذه المقاربة، يحق لكل دول الجوار أن تتمتع بأمن غير منقوص وأن تختار نظاما محدد لأمنها القومي بما يتناسب وخصوصياتها الداخلية، وبما يكفل التخلص من مختلف مهدداته دون أي تدخل أو إكراه خارجي. وعليه فقد بادرت الجزائر منذ إستقلالها إلى إتخاذ العديد من الإستراتيجيات الأمنية للحد من التهديدات والأخطار الأمنية المحيطة بها، سواء بشكل فردي، أو في إطار إقليمي، وحتى دولي

مقدمة:

نظرا لحتمية الحفاظ على الأمن القومي للدولة وصيانته من أية مخاطر أمنية قد تعصف بقواعده وكينونته، وخاصة ما ارتبط بالتهديدات الحدودية التي عادة ما تكون لدول الجوار الجغرافي الدور الحاسم فيها. فقد تبنت الجزائر العديد من الإستراتيجيات الأمنية لحماية وضمان استقرارها الأمني، وذلك بالنظر إلى موقعها الجغرافي الذي كان ومازال يشكل مجالا حيويا وعمقا استراتيجيا بالنسبة لدول الجوار، في ظل انفتاح حدودها البرية على العديد من هذه الدول، واتساع مساحتها وبخاصة الصحراوية. فضلا عن انتشار مظاهر الفوضى السياسية والأمنية في جزء من المنطقة العربية وخاصة ليبيا سنة 2011 ، وكذا منطقة الساحل الأفريقي، أي مالي سنة 2012.

لتصبح هذه الأزمات وغيرها مصدرا من مصادر للتهديد الأمني الحقيقي على الأمن القومي الجزائري. وعليه وفي ظل تزايد حجم التداعيات السلبية لمظاهر عدم الإسقرار الأمني في دول الجوار فقد أصبحت حتمية بدل المزيد من الجهود والإجراءات الوقائية لتأمين الحدود البرية مع هذه الدول بشكل إنفرادي، إقليمي أو دولي، أمرا واقعا ومستعجلا.

على ضوء ما سبق، **كيف ساهمت استراتيجيات الجزائر الأمنية في مواجهة واحتواء التهديدات الأمنية لدول الجوار؟.**

ويمكن معالجة هذا التساؤل من خلال النقاط التالية:

أولا: المبادرات الأمنية الفردية.

ثانيا: الإستراتيجيات الأمنية في إطار الفضاء المغاربي.

ثالثا: جهود الجزائر في إطار الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

أولا: المبادرات الأمنية الفردية.

سعت الجزائر إلى طرح وتجسيد العديد من المبادرات الأمنية في مجال تأمين وحماية حدودها مع دول الجوار، وذلك بغية الحد من المخاطر الأمنية المحتملة والصادرة من هذه الأخيرة، ويمكن تشخيص أهم هذه المبادرات في النقاط التالية:

1- التأسيس والانضمام للإتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه في جوان 1999.

2- تنظيم اجتماع رفيع المستوى لحكومات دول الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية، الذي عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002.

3- تأسيس المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب 2004.

4- تنظيم ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل الأفريقي في 16 مارس 2010.

5- البحث في سبل التعاون للحد من الأخطار التي تهدد الأمن في الفضاء المتوسطي على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب.[1]

6- العمل على تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على تأييد دول الاتحاد الأفريقي في دورته العادية بمدينة سرت الليبية في جوان 2009 لتبني مشروع تجريم دفع الفدية لهذه للجماعات، وعلى المستوى الدولي من خلال الدور الرائد الذي لعبته من خلال استصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1904 بتاريخ 17 /12/ 2009، والمتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين.

7- اتفاق تمنراست ومنظمة العمل الأمني، والذي انعقد في 12و2009/08/13 تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في باماكو في نوفمبر 2008.

8-وحدة التنسيق والاتصال Unité de coordination et de communication "UCC" والتي أسست بتاريخ 06 أفريل 2010 في الجزائر.

09- هيئة الأركان العملياتية المشتركة comité d'état-major opérationnel "CEMOC" والتي أعلن عن إنشائها بتاريخ 21 أفريل 2010. [2]

10-تنظيم ندوة الجزائر الدولية حول الأمن والشراكة والتنمية بتاريخ 7 و8 سبتمبر 2011.

هذا وتعود المبادرات السياسية والدبلوماسية الجزائرية في معالجة مشكلة الطوارق في كل من النيجر ومالي إلى تسعينيات القرن الماضي من خلال الوساطة الجزائرية بين مختلف حركات وفصائل الطوارق والحكومة المركزية في مالي، وفي ظل أزمة 2012، حرصت السلطات الجزائرية على إلتزاماتها السابقة، من خلال رعاية جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين وبشكل حصري وفردي، وهو ما إتضح من خلال تحرك الدبلوماسية الجزائرية منذ بداية الأزمة مطلع 2012، باتجاه حث جميع الأطراف المتنازعة على حتمية وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات، بهدف التوصل إلى حل سلمي وتوافقي يرضي الجميع، وتبقى جولات الحوار والمفاوضات مستمرة حتى يومنا هذا على مستوى العاصمة الجزائرية.[3]

ثانيا: على المستوى المغاربي.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر.** المكتبة العصرية، 2005، ص207.

لمزيد من التفاصيل أنظر كذلك: -محمد جعبوب،"**منطق الأمن الحدودي في الجزائر**"، مجلة مدارات سياسية، المجلد04، العدد03، 2020/06/14، ص 19، وما بعدها.

[2]- عربي بومدين، وفوزية قاسي، "**المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، (ب.س. ن)، ص 137.

[3]- عربي بومدين، وفوزية قاسي، **مرجع سابق.** ص 138.

عرف إتحاد المغرب العربي عدة مبادرات في مجال مكافحة المخاطر الأمنية التي استعجلت بعض من الدول الاتحاد (ليبيا)، بالإضافة إلى تداعيات التدهور الأمني لدى دول الجوار (مالي) وفي هذا الإطار دعت الدول المغاربية إلى تبني مجموعة من السياسات السياسية، الإقتصادية والأمنية، لكن التركيز كان دائما على البعد الأمني (التهديدات الأمنية) في العملية التكاملية المغاربية وصور الإعتماد المتبادل، – وهذا لايعني بالضرورة أن الاتحاد المغاربي تكتل أمني بالدرجة الأولى–، ولكن كون هذا البعد بات يحتل جوهر عمليات التقارب بين دول المغرب العربي، وبرؤية جديدة تكون أقرب إلى تجربة "مجلس التعاون الخليجي"، وتتعداه إلى مجالات أخرى غير أمنية حسب ما ورد في بنود المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغاربي، لتحقيق المساهمة في صيانة السلم، وتماشيا وأهداف السياسة الدفاعية المشتركة بين الدول الأعضاء، جاء نص المادة 14 لتدعيم ذلك، و التي ترى أن "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"[1].

وقد كانت هناك عدة لقاءات واجتماعات تشاورية على مستوى وزراء الخارجية، كان أهمها اجتماع الجزائر في جويلية 2012 في دورته الاستثنائية، والذي خصص لدراسة مشكلة الأمن، حيث دعا الحاضرون في "بيان الجزائر" إلى حتمية مكافحة الأزمات التي تهدد المنطقة المغاربية في إطار مقاربة إندماجية، تكاملية ومنسقة ضمن خطة شمولية تدمج البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني، الثقافي والتربوي المستند على مبادئ الوسطية الإعتدال، كما تمت الدعوة إلى تكثيف اللقاءات التشاورية والتنسيقية بهدف بلورة رؤية مشتركة وإيجاد صيغة عمل موحدة اتجاه الوضع الأمني الإقليمي[2].

كما استعرض مجلس وزراء الداخلية لدول المغرب العربي المنعقد في الرباط 2013 التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، وأكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولاسيما تجارة الأسلحة، المخدرات، تبييض الأموال والهجرة غير الشرعية، تعتبر جميعها تهديدا خطيرا على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

وقد تم الإتفاق على ما يلي:

– التأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها المزج بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز قواعد التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.

---

[1]– مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، الجزائر**. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 151.

[2]– "**نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**"، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، الرباط 2013/04/21، الموقع الالكتروني:

http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

-العمل على توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات، مع تبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

– البحث في سبل إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

-التأكيد على بذل كل الجهود، ومختلف الأساليب المتاحة من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره.

– التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب بشكل مباشر، أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية والبحث في سبل منع ذلك، والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لاسيما القرار رقم 1904.

– الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

– مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولاسيما الإرهابية منها[1].

وقد شدد وزراء الداخلية لدول المغرب العربي على حتمية أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة، وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية، لما في ذلك من اثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين، دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، وهذا من خلال مايلي :

01- مقاربات سياسية واقتصادية.

– ضرورة اقتناع صانع القرار في الدول المغاربية بأهمية العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي في تعزيز الأمن والسلم في المنطقة المغاربية.

– دعم جهود التنمية في الدول المغاربية وتعزيز قدرتها لمواجهة مختلف التهديدات.

---

[1]– ياسين سعيدي ، "**التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016)، ص 156.

– التسريع في استكمال بناء الاتحاد المغاربي وتفعيل مؤسساته وهياكله، وتجاوز الخلافات البيئية، وإيجاد حلول للمسائل العالقة والمعيقة المسار التكامل المغاربي.

– أهمية التنمية المستدامة وتقوية التعاون العابر للحدود ودعم المشاريع المهيكلة الكبرى ذات البعد الإقليمي وضرورة التآزر الإنساني في مواجهة الحالات الطارئة.

– تحسيس المجتمعات المدنية بأهمية قيام الاتحاد المغاربي ومنحهم دورا في بناء السياسات الأمنية، لأنها تستطيع أن تقرب المسافات وتبني الجسور من خلال الروابط الثقافية والاجتماعية، وليس الاعتماد بصفة كلية على الحكومات والدول[1].

– العمل على تعزيز صناعة هوية موحدة لدول المغرب العربي، واستغلال العوائد الاقتصادية لتجسيد الاستقرار الاجتماعي، والحصول على السلطة والتمكين لتعزيز الأمن في الإقليم.

– تعزيز مبادئ المواطنة، حقوق الإنسان وقبول الآخر، وقيام الإعلام بالدور الإيجابي وليس السلبي.

– ضرورة اقتناع الدول المغاربية، بأن المجتمع الدولي يتجه نحو التكتلات وليس الانفرادية والانعزال.

– العمل على بناء شراكة اقتصادية عبر إقامة منطقة للتبادل الحر، وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب بغية تقليص الهوة في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط، من خلال تشجيع الاستثمارات الأوربية وتوجيهها إلى الدول المغاربية لخلق فضاء للاستقرار والأمن[2].

– حتمية تفعيل مشروع الاتحاد المغاربي وتنشيط مؤسساته قصد التعاون الأمني ومواجهة التحديات[3].

02– المقاربات الأمنية والعسكرية.

– إلزامية تطبيق اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه الموقعة في 14 جويلية 1999 ومختلف الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

– وضع خارطة أمنية للمنطقة تعتمد على التنسيق بغية مواجهة التحديات كتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات، التي تعود عليهم بأموال تساهم في تأمين طرق الصحراء لجماعات التهريب، ما دفع

---

[1]– ياسين سعيدي،"**التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**"، **مرجع سابق.** ص157.

[2]– هشام صاغور، " **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية، دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**" **(** أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، 2017، 2018**)**، ص 277.

[3]– سليمان عبد الله الحربي، " **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص13.

التفكير في تشديد نقاط المراقبة وتكثيف التفتيش، ففي 2011 تم الاتفاق على نشر 5 آلاف جندي على الحدود بالاتفاق مع النيجر ومالي وموريتانيا، بغية تأمين الحدود من تسلل العناصر الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وفي اجتماع لرؤساء أركان الجيوش الدول الساحل الأربعة المنعقد بالجزائر شهر أفريل 2011، تقرر دعم الوحدة العسكرية في ولاية تمنراست بالجنوب الجزائري بخمسة آلاف جندي إضافي.

– توحيد الجهود، والتنسيق في مجال السياسات الأمنية بين الدول المغاربية لمجابهة التحديات الأمنية، وذلك تفاديا لكل مضاهر التدخل الأجنبي في المنطقة، على ضوء إرادة سياسية تنعدم فيها كل أشكال الخلافات البينية من أجل إرساء دعائم الأمن والسلم في هذه الدول، في إطار الاتحاد المغاربي أو على الأقل بين دولتين أو أكثر لأنه مؤشر من مؤشرات نجاح النظام الأمني الإقليمي، وذلك في إطار التنسيق الأمني وليس الأمن التنسيقي[1].

– وضع آليات فعالة لمكافحة الإرهاب مع تعزيز المراقبة الحدودية بما يضمن الحد من تهريب الأسلحة، تبيض الأموال، وكذا الجريمة المنظمة.

– تشجيع وتطوير عملية تبادل المعلومات الأمنية بمختلف أشكالها وأنواعها. كتنسيق دول غرب المتوسط 5+5 لوضع آليات التعاون الاستعلاماتي بغية احتواء انتشار ظاهرة الإرهاب.

– تكثيف التعاون وفق استراتيجيات أمنية فعالة، والعمل على إدارة الأزمة الليبية من خلال توسيع نطاق التعاون الإقليمي، بغية إيجاد مخرج يخدم مصالح الجميع قبل فوات الأوان. كوضع نواة لقيادة عسكرية مشتركة تعمل على التنسيق في الشؤون الأمنية بهدف وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

– الرفع من مستويات التنسيق مع القوى الدولية الكبرى، لكن وفق أجندات وطنية[2] وليس الذوبان في استراتيجيات تخدم مصالحها على غرار "أفريكوم" وهي القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في إفريقيا، والتي تهدف إلى تطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية والقيام بعمليات عسكرية حربية عند الاقتضاء في القارة الإفريقية[3].

---

[1]– سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق.** ص15.

[2]– وليام لويس، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، **تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996 ص، 88.

[3]– هشام صاغور، **مرجع سابق.** ص279.

ولمزيد من التفاصيل أنظر كذلك:

– المنجي سعيداني، اجتماع مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، "**مخاطر** "**داعش**" **ومكافحة الإرهاب**"، 26–04–2016، مأخود من الموقع الالكتروني:

http : // aawsat.com/home/article.

ثالثا: جهود الجزائر في إطار الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

أدى تطور التهديد القادم من ليبيا في الفترة الأخيرة، بداية تفكير دول الجوار في البحث في سبل وإمكانات العمل الجماعي للتعامل مع الملف الليبي، ولعل السبب الرئيسي لهذا التحرك كان تطور حرب الميليشيات في ليبيا وعدم تمكن عدد من الفصائل السياسية الليبية فضلا عن الكيان الراعي للدولة، من التواجد ضمن أجندة الحلول المقترحة، في ظل النزاع العسكري القائم بين الميليشيات المتصارعة، وهو ما راح يهدد دول الجوار أكثر من أي وقت مضى، وظهرت بوادر هذا العمل الجماعي في الجزائر في ماي 2014 عندما بادرت الجزائر بعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا على هامش الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز، ثم جاء الاجتماع الثاني في غينيا في نهاية شهر جوان من نفس السنة على هامش أعمال القمة الافريقية.[1]

وفي إطار التعامل والتفاعل المستمر مع المسألة الليبية، والتي ساعدت على تغذية شرارة التهديدات الإقليمية، فقدعقدت دول جوار ليبيا الاجتماع الثالث لوزراء الخارجية في مدينة الحمامات في تونس حضره وزراء خارجية أو ممثلين عنهم لكل من تونس، الجزائر، مصر، السودان، تشاد، والنيجر، وممثلين عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وكالمعتاد، جاءت الدعوة لهذا الاجتماع لمواجهة الخطر الإقليمي الناجم عن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، ووقف عمليات العنف التي تهدد وحدة التراب الليبي وسلامة المواطنين، وكعادة الدول المجاورة لليبيا في السنوات الثلاث الماضية، لم تختلف النتيجة النهائية لهذا الاجتماع عن سابقيه.[2]

01- على المستوى الثنائي.

تشكل السياسات الأمنية المشتركة أهم أنواع التعاون الأمني سواء كان بصفة رسمية أو غير رسمية، من خلال رابط الحفاظ على المصالح المشتركة بين دول الأقاليم المجاورة، مثلما يتطلب قيام علاقات اعتماد مكثفة بين الطرفين، بحيث لا يمكن من خلالها التخلي عن خيار المصلحة والفوائد المتاحة، إذ كلما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثفة بين مجموعة من الدول كلما نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين، وتتركز الشراكة الأمنية من خلال الاعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني، وبناء قواعد الثقة بين وحدات العملية التعاونية والحفاظ عليها، وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم، عبر تفعيل مختلف أشكال الاتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية واتفاقيات العمل المشترك ..... الخ[3]

---

[1]- هشام صاغور، **مرجع سابق.** ص، ص 266، 267.

[2]- **نفس المرجع**، ص 267.

[3]- ياسين سعيدي، " **اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية** " المستقبل العربي، العدد 462، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أوت 2017، ص 52.

إن الميزة البارزة التي تطبع التقارب الاستراتيجي الأمني لدول المغرب العربي، تكمن في العمل الثنائي أكثر منه عمل جماعي في إطار رؤية مغاربية وذلك انطلاقا من مصالح حيوية، ومدى تفاعلية العلاقات بين الدول من حيث علاقات التأثير والتأثر، الذي بات يطغى على حسابات واستراتيجيات الدول في التعاطي مع التحولات الراهنة ومدى تمددها نحو تفعيل الهاجس الأمني الإقليمي القادم من دول الجوار، بغية مواجهة التحديات الأمنية الطاغية على مختلف الحركيات والفواعل في المنطقة المغاربية، وذلك رغم اللبس والغموض الذي تعرفه سلوكيات ونيات بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم ومدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة، حيث كشفت عدة تقارير في هذا الصدد عن الزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وايجاد آليات تنسيقية تعاونية من شأنها التقليل من المخاطر المتنامية في المنطقة. [1]

أ- الجزائر وليبيا.

في شهر مارس وأفريل من سنة 2012 وقعت الجزائر وليبيا على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين. وفي أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل هيئة مشتركة، في المجال الأمني الجانب، لتدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان " أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية". [2]

ب- الجزائر وتونس.

بدأ التقارب الجزائري - التونسي عقب سقوط نظام بن علي حيث شهدت تلك الفترة زيارات مكثفة لمسؤولي البلدين، دشنها السيد الباجي قايد السبسي رئيس الحكومة التونسية المؤقتة في مارس 2011، ثم تلتها زيارة زعيم حركة النهضة التونسية السيد راشد الغنوشي في نوفمبر من نفس السنة، ثم

---

[1]-عبد الرزاق مقري، "**الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية**"، ورقة مقدمة إلى ندوة "**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 18/17 فيفري 2013.

[2]- Shivit , Bakrania . " **Libya: Border security and regional coperation** " UK : GSDRC . Rapid. Literature Review, University of Birmingham, 2014.

لمزيد من التفاصيل أنظر كذلك:

-عبد الكريم بخدا، بوحنية قوي، " **الحكامة الأمنية، مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد17، جوان 2017، ص 51 وما بعدها.

زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس من أجل تسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية .[1]

ووقعت اللجنة العليا المشتركة في 2014/04/07 على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، فضلا عن محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزين وتسوية الوضعيات المالية العالقة، كما أنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة، كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمجابهة المخاطر الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، أين تم الإتفاق على تأمين الحدود، على ضوء ضعف وهشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، من خلال الاستعانة بالسكان والقبائل المحلين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى داعش.[2]

ج- الجزائروالمغرب.

عرفت زيارة وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني للجزائر في جانفي 2012 صدى كبير في الساحة السياسية المغاربية عامة وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة، وذلك عقب الاستقبال الكبير الذي حضى به الوفد المغربي بالإضافة إلى التقارب في وجهات النظر فيما يخص تحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين، وقد أشارت بعض التقارير الإعلامية في 2013 إلى أن العلاقات السيئة بين الجزائر والمغرب تخفي تنسيقا أمنيا قويا في مجال مكافحة الإرهاب وهو ما يفسره الأستاذ الدكتور قوي بوحنية بقوله "**إن التنسيق الأمني الجزائري – المغربي موجود عمليا وميدانيا، لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية استراتيجية معلنة ...**"[3]

ويؤكد مراقبون أن التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب تفرضه المخاطر الأمنية المشتركة التي تهدد أمن البلدين خاصة على مستوى أمن الحدود، وتفرضه أيضا الاتفاقات الدولية التي تربطهما بدول أخرى، في صدارتها الولايات المتحدة الأميركية، في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، وكانت وكالة أسوشيتد برس الأميركية قد أشارت قبل الزيارة التي كانت مقررة لوزير الخارجية الأميركي جون كيري

---

[1]– سعيدي ياسين، "**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**"، **مرجع سابق.** ص 53.

[2]– محمد ياسين الجلاصي، "**تعاون أمني تونسي – جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور**" ، جريدة الحياة، 08 فيفري 2014.

http://alhayat.com/articles/584403

[3]– ياسين سعيدي، "**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**"، **مرجع سابق.** ص 54.

إلى الجزائر والمغرب – التي تم تأجيلها – إلى أن هدف الزيارة هو إصلاح العلاقات بين الجزائر والمغرب، التي شهدت تدهورا بسبب حرب التصريحات، مشيرة إلى أن واشنطن قلقة من تدهور هذه العلاقات "لانعكاسها سلبا على مخططاتها في مكافحة الإرهاب بدول الساحل." ويرى الصحفي الجزائري المختص في الشأن الأمني "بن أحمد محمد" أن ظروف الحرب الكونية على الإرهاب " فرضت على سلطات البلدين التعاون في هذا الشأن، "فرغم الخلافات الحادة بينهما، فإن التنسيق على أشده". ويوضح أن هذا التنسيق "قائم على ملفات عدة أهمها لجنة مختصة في ملاحقة الخلايا التي تعمل على تجنيد سلفيين للقتال في سوريا، بالتعاون مع دول غربية مثل إسبانيا وألمانيا وفرنسا، إضافة إلى تبادل البلدان لمعلومات حول نشاط الشبكات الإرهابية الدولية التي تضم مواطنين أوروبيين من أصول مغاربية، كما توجد أيضا لجان ارتباط أمنية مشتركة في مجال الأمن البحري لمنع عمليات التهرب البحري و"تسلل الإرهابيين"، ولجنة أخرى من خلال تنسيق القوات الجزائرية المغربية في إطار اتفاقيات "مكافحة الإرهاب الجوي"، وضبط أمن الأجواء وحماية سلامة الملاحة الجوية، والطيران العالمي في الطرق الجوية التي تخترق البلدين. ويرى أن هذا التنسيق "لم تفرضه واشنطن فقط"، بل فرضته أيضا التزامات البلدين بالاتفاقيات الدولية الأمنية مع حلف الشمال الأطلسي، والملحق الأمني في تفاهمات مجموعة 5+5 الذي يلزم الدولتين بتنسيق أمني بمعايير الاتحاد الأوروبي العسكرية والأمنية، مشيرا إلى أن هناك نظام لتبادل المعلومات أمنيا يضمن التواصل بين الجزائر والمغرب حتى في أسوأ الحالات.[1]

د- الجزائر ومالي.

شهدت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر في جانفي 2014، إتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي، كما توافق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تكثيف التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين، فضلا عن إنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي، هذا ونجحت الجزائر وفريق الوساطة الدولية في إقناع أطراف الصراع في مالي بالتوقيع في 01 مارس 2014 على اتفاقية* سلام دائم وشامل لإنهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية من الطوارق والعرب والتي كانت ملاذا للجماعات

---

[1]– ياسمين بودهان، "**الأمن يقرب الجزائر من المغرب: ضرورات إقليمية وداخلية تملي التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب**"، الجزيرة نت، 2013/12/09، الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/9/

*–حيث وقع على الوثيقة إلى جانب ممثل الحكومة المالية ممثلو الحركات الانفصالية في شمال مالي، وهي الحركة العربية للأزواد المنشقة والتنسيقية من أجل شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة وفريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر . لمزيد من التفاصيل أنظر: هشام صاغور، **مرجع سابق**. ص272.

الإرهابية بسبب الخلافات، وينص الاتفاق الذي وقعت الأحرف الأولى منه بالعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي [1].

الخاتمة:

على الرغم من تعدد صور الإستراتيجيات الأمنية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في إطار مكافحة كل أشكال التهديدات الأمنية لدول الجوار سواء كان ذلك بشكل إنفرادي، أو في إطار ثنائي، إقليمي أو دولي، إلا أن حدودها مع جيرانها لازلت تعاني الكثير من التواترات والإختراقات ويتعلق الأمر بمسألتين:

1 – زيادة نسق الإشكالات المرتبطة بنمط "التهديدات اللاتماثلية" والتي عززت من المخاطر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب، والتي أثرت على الأمن الحدودي للجزائر.

2– تواصل نمط التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى والمتعلقة أساسا "بالغلق المستمر للحدود" كما هو الحال مع المملكة المغربية (لأزيد عن 20 سنة من الإغلاق التام لمنافذ الحدود البرية)، والذي يعد مقياسا للتوتر السياسي الحاد بين البلدين، غير أنها بقيت منافذ حدودية فيما يتعلق بتهريب المخدرات والوقود رغم الجهود الانفرادية من جانب الجزائري في الكثير من الأحيان.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

01– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر**. المكتبة العصرية، 2005.

02 – مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، الجزائر**. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 151.

03–وليام لويس، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، **تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996 ص، 88.

04 -Shivit , Bakrania . **" Libya: Border security and regional coperation "** UK : GSDRC . Rapid. Literature Review, University of Birmingham, 2014.

ثانيا: المقالات المأخودة من المجلات والجـــرائد.

05–عربي بومدين، وفوزية قاسي، "**المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، (ب. س. ن).

---

[1]– نورالدين دخان، عيدون حامدي، "**مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**" مجلة دفاتر سياسية وقانونية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 179.

06- سليمان عبد الله الحربي، " **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

07- ياسين سعيدي، " **اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية** " المستقبل العربي، العدد 462، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أوت 2017.

08- نورالدين دخان، عيدون حامدي، "**مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**" مجلة دفاتر سياسية وقانونية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

09-عبد الكريم بخدا، بوحنية قوي، " **الحكامة الأمنية، مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد17، جوان 2017.

10-محمد جعبوب، " **منطق الأمن الحدودي في الجزائر**"، مجلة مدارات سياسية، المجلد04، العدد03، 2020/06/14.

ثالثا: الدراسات والمواد غير المنشورة (الرسائل والمذكرات الجامعية).

11- ياسين سعيدي، "**التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016).

12-هشام صاغور، " **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية، دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**" (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، 2017، 2018).

رابعا: الندوات.

13-عبد الرزاق مقري، "**الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية**"، ورقة مقدمة إلى ندوة "**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 18/17 فيفري 2013.

خامسا: المراجع الإلكترونية.

14-"**نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**"، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، الرباط 2013/04/21، الموقع الالكتروني:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

15-المنجي سعيداني، اجتماع مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، "**مخاطر "داعش" ومكافحة الإرهاب**"، 26-04-2016، مأخود من الموقع الالكتروني:
http : // aawsat.com/home/article.

16- محمد ياسين الجلاصي، "**تعاون أمني تونسي – جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور**" ، جريدة الحياة، 08 فيفري 2014.
articles/584403http://alhayat.com/

17- ياسمين بودهان، "**الأمن يقرب الجزائر من المغرب: ضرورات إقليمية وداخلية تملي التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب**"، الجزيرة نت، 2013/12/09، الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/9/